

عن كسر الإيهام ومحاربة الأوهام

أسس الكاتب والمخرج المسرحي الألباني برتولد بريخت لما سُمّي «كسر الجدار الرابع»، أو كسر الإيهام، وهي الدراسة التي تقوم على إلغاء حالة الفصل بين العرض الفني والجمهور، وتجعل الأخير مشاركاً وليس فحسب متلقياً، وتستبدل حالة التماهي الشعوري بين الجمهور وشخصيات العرض بحالة من التفكير النقدي تدفع المشاهدين لرؤية أنفسهم كفاعلين وليس كمتقبلين فقط، مما ينعكس بعد ذلك على قدرتهم على الفعل الاجتماعي والتغيير، وعلى رغبتهم به، ولذلك سميت هذه المدرسة بـ «المسرح التحريضي».

ومن الواضح أن علينا اليوم استلهام بريخت في السياسة وليس في الفن فقط. فرغم أن الفعل السياسي في العالم العربي، ومن ضمنه مصر منذ 2011، كان بالأساس مبنياً على حركة الجماهير، ليس كمتلقين ولكن كفاعلين (حتى لو أراد البعض من أنصار «نظرية المؤامرة» الترويج لعكس ذلك)، إلا أن هناك بعض الأوهام المتأصلة عن كيفية إحداث التغيير ودينامياته، وزاد من حدة هذه الأوهام حالة انكسار المد الثوري وتراجعها في دول المنطقة، مما جعل التماهي مع الأوضاع وكأنها ظواهر طبيعية خارج إطار قدرتنا على التأثير، يبدو كسبيل ومخرج جمعي من حالة الإحباط والإحساس بالهزيمة، خاصة بالنسبة لمن كانوا الأكثر فاعلية في ثورات العالم العربي، وبالتالي الأكثر إحساساً بالفشل وانعدام القدرة. وعلى الرغم من تعدد الأوهام، إلا أن ثلاثة منها هي الأكثر انتشاراً وتأثيراً، على الأقل في الحالة المصرية الحالية، وبالتالي في تصوراتنا عن إمكانية الخروج من اللحظة الآتية البائسة وسيناريواتها.

أميركا محرك الأحداث؟

أول هذه الأوهام هي أن «الخارج» هو محرك الأحداث، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها على الأقل فاعل رئيس فيها، بحيث أن أي تغيير مشروط بموافقتها. كانت هذه أحد الأوهام التي حاصرت كل من حكومنا مصر، من أنور السادات وحتى الإخوان المسلمين قبل فترة حكمهم وخلالها. وهناك التوقعات على هذه الفكرة من «المؤامرة العالمية ضد مصر» إلى ما يسمى بالاستقواء بالخارج، وباعتبار آخر، اعتبار أن الضغوط الخارجية على النظام هي من يحسم إمكانية استمراره من عدمها، والحقيقة أنه رغم أننا بالطبع لا نعيش في جزيرة معزولة، وأن التضامن و/أو الضغوط الدولية، سلباً أو إيجاباً، مهمة لأي نظام، إلا أن المبالغة في هذه الأهمية هي الوهم بعينه، فباستثناء الحربين العالميتين وغزو العراق، كان سقوط الأنظمة أو تغييرها مرتبطاً أساساً بالشروط السياسية الداخلية. ثانياً، مصر والمنطقة بشكل عام لم تعودوا بالأهمية التي يتخيّلها البعض بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي ينصب اهتمامها الآن على الصين كمنافس، وعلى توسيع الشراكة التجارية عبر أسواق دول المحيط الهادي والبرازيل، وعلى التنسيق الأمني لاحتواء دول مثل روسيا وإيران والهند وباكستان... السياسة الأمريكية تجاه المنطقة مهتمة بتحجيم الإرهاب، وبضمان تدفق الطاقة، وبسيولة خطوط الملاحة، وبأمن إسرائيل... ولكن هذا الاهتمام ليس معناه الاستثمار في حسم نتائج أية صراعات حالية في دول المنطقة، ومن ضمنها مصر. باختصار: العالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ليس مهتماً بنا، لا للتأمر علينا ولا لإيقاننا. هم اليوم يحاولون تجنب «شورونا»، وتطهير شرر حرائقنا بتاجهم، ولا يغير



ريم الجندي - لبنان

من ذلك أن نصيباً من خرابنا الحالي هو من دون شك من «صناعتهم»، أو هو بعض نتائج مسلحهم حيال المنطقة وفيها، على صعد السياسة والحرب والاقتصاد على السواء.

توحيد الصف؟

الوهم الثاني المنتشر لدى البعض ضمن معسكر

تهجير آخر: إعادة إنتاج العنف المجتمعي في فلسطين، تعيين ما يجري في أراضي 1948، واستعراض لسياق تعزير سلطة البشير في السودان، وتخلصه من الطابع الإسلامي لحكمه.

قانون جديد لبناء الكنائس وترميمها في مصر، فهل يحل مشكلة العنف الطائفي المستشري الذي يطال الأقباط ويحرمهم من حقهم الدستوري في ممارسة عباداتهم؟ وفي «بيتونة»: فلان الفلاني، يتكاثر.

محاربة الفساد بمصر لا تطال إلا المواطن العادي. «بألف كلمة»: إدراج أهوار العراق في اللائحة العالمية للونسكو. ومدونات، ومزيد على الموقع: مالك عدلي، ومشافي حلب، وتلفيق أقوال الشهود بمصر، وغيرها..

الباحثين عن التغيير في مصر وداعميه، هو أن السبيل الأساسي للخروج من المأزق الحالي هو «توحيد الصف». وهذا ليس تصوراً ساذجاً فحسب، ولكنه مضر، يدفع من يروجون له لاستهلاك الكثير من الطاقة في مناقشة أمور لم تعد مطروحة واقعياً، لأنه يبنى على شكل قديم لخريطة القوى السياسية، شكل لم يعد موجوداً. مثلاً النقاش حول

سياسية مختلفة داخل الاعتصام بميدان التحرير، والحقيقة أن هذه اللحظة لم تكن مؤقّنة جداً فحسب - بمعنى انتهائها بمجرد تنحي مبارك - ولكنها حتى في تلك الأوقات، فهي لم تكن بالرومانسية التي يَصُوِّرها البعض، فلم يكن هناك اتفاق بين الأطراف المختلفة حول خيار التفاوض مع النظام من عدمه، أو حول خارطة طريق لما بعد، أو حتى حول طريقة إدارة الاختلاف السياسي وحسمه.. ورأينا مبعراً جداً تحول الخلاف لصراع صفري بين المعسكرات المختلفة، وبالتالي، فنصوّر أن هناك صفّاً لتتم إعادة توحيد هو غير حقيقي قبل أن يكون غير عملي، والأخرى هو التفكير في كيفية «بناء» صف وليس تصوّر أنه موجود وعلينا توحيد.

النظام آيل للسقوط؟

أما الوهم الثالث والأكثر خطورة، فهو انتشار تصور بأن النظام الحاكم في مصر، بسبب هشاشته، هو آيل للسقوط بفعل عوامله الذاتية، سواء أكانت تدهور الوضع الاقتصادي أو فكرة أن هناك صراعات داخل الطبقة الحاكمة وبين أجهزتها الأمنية، أو بفعل ارتفاع تكلفة القمع. نعم، كل هذه العوامل موجودة بالتأكيد، والمشورات على هشاشة النظام والدولة ككل جلية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة سقوط النظام، بمعنى طريقة إدارة الحكم أو المبادئ التي يقوم عليها، فلانفجار لا يؤدي بالضرورة للتغيير والبناء، والتصدع لا يعني الانهيار. هناك أسباب ذاتية تجعل تغيير نمط الحكم (وليس فقط الأشخاص) ضروري وممكن، وهذا الشرط ضروري ولكنه غير كاف، بمعنى أنه في حالة غياب محاولات لتقديم بديل، يصبح القائم هو الخيار الأوحده، حتى في ظل ازدياد السخط وتدهور الأوضاع، ليس هذا فحسب، ولكن الأخطر هو أن عدم الاشتباك في المعركة يحجج أنها «معركة لا تخصصنا»، تجري بين أطراف في الحكم، واعتبار الإكتفاء بدور المشاهدين هو الاختيار الأحكم بانتظار أن تنتهي هذه المعركة، ثم بعد ذلك نستطيع «نحن» مواجهة من يتخفى منها.. يجعل هؤلاء الساعين للتغيير خارج معادلة الصراع السياسي بالكلية، وهذا بمعنى ما، هو ما رأيناه على مدى خمسة أعوام، منذ اندلاع الثورة في مصر. فوجود أشخاص شجعان ومؤمنون بالتغيير، أو طرح أفكار جيدة وأكثر عدالة واتساقاً مع مصالح الأغلبية، لا يجعل هؤلاء رقماً ذا شأن في المعادلة السياسية وجزءاً من «بناء الصف»، المشار إليه أعلاه. وهذا لا يتم إلا من خلال الاشتباك في معارك سياسية حتى وإن كانت تبدو في ظاهرها دائرة بين أطراف من داخل معسكر الحكم. فقبل سقوط حكم الإخوان في 2013، كان هناك سطح شعبي، وكانت هناك قناعة بين المهتمين بالشأن العام أن حكم الإخوان زائل، ولكن اطمئنان أصحاب تلك القناعة إلى إدارة المعركة عن طريق الجيش وأجهزة الدولة أتى بنظام أشد سوءاً مما كان يؤخذ على الإخوان.

... الفاكسة حين تتضح، فهي إما أن تسقط على الأرض أو تكون من نصيب من يقطفها، ولكنها بالتأكيد لا تذهب بسهولة لمن كان يشاهدها عن بُعد ويتبنى نضوجها.

رباب المهدي

باحثة واستاذة جامعية من مصر

إمكانية العمل المشترك مع الإخوان المسلمين من عدمه، في حين أن هذه الجماعة نفسها منقسمة على ذاتها، وتجربتها في العمل السياسي منذ الثورة كارثية. وفي الوقت نفسه، فلا يوجد حزب سياسي يمثل ما يسمى بالمعسكر الديموقراطي حتى تكون هناك إمكانية لتحاليف أو تفاوض مع الإخوان أو غيرهم. هناك حينين للحظة التي تقابلت فيها تيارات

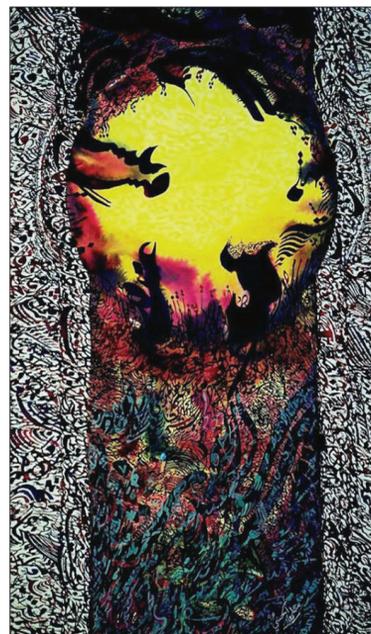
داعش في السعودية: العبث بالبيئة الحاضنة

التي مضت، فانطلق لبث الرعب وعدم المبالاة ببيئة من الممكن اعتبارها حاضنة اجتماعياً وفكرياً. وأصبحت الخطة التي تنشط بمناطق الحروب الأهلية هي خلق تلك البيئة باستخدام القوة كمنصر حيوي لتوطين المشروع، وتفعيل مبدأ استغلال السكان المحليين وتوظيفهم كقاتلين ومخبرين لتوفير القوة الذاتية وتجنب التنصيف. بداية، تركت الشاهد والقصص التي تُنقل من مصادر مختلفة لدى المتابع السعودي السبيل لجريات الأحداث، أنراً إيجابياً، نظراً لحالة الاستقطاب المذهبي التي تتم تغذيتها محلياً عبر المنابر الدينية والمنصات الإعلامية، وما

في كانون الأول ديسمبر 2013، خرج قاسم الريمي، القائد الميداني في تنظيم «القاعدة»، ليقيم اعتذاراً عن المجزرة التي ارتكباها التنظيم في هجوم مستشفى وزارة الدفاع بصنعاء، عارضاً دفع الدية لذوي الضحايا. لم تكن هذه المرة الأولى التي يخرج فيها التنظيم كي يهدّث خطابه ويحافظ على صورته أمام الجمهور، بل ما زالت رسائل أسامة بن لادن مؤقّنة في حُضْ مصعب الزقراوي إبان الاحتلال الأميركي للعراق، على ضرورة وحدة الصف، وعدم قتال الطوائف الأخرى، والتركيّز على العدو الأجنبي.

خصائص

القاعدة ليس تنظيمًا عقائرياً في مقابل جماعات مسلحة أخرى، بل هم جميعاً في سلة واحدة من ناحية الجنوح للفوضى كارضية من الممكن الانطلاق منها لبناء مشروعهم الخاص. إلا أن هذا التنظيم - الذي أصبح تأثيره مؤخراً - كان حريصاً على المحافظة على بيئة حاضنة له يستطیع من خلالها الانطلاق والتأكيد أن مشروعه جاء من أجل «إقامة شرع الله»، الذي يضمن تحقيق مصالح البلاد والعباد، وهذه البيئة تقوم على خلق ثقة متبادلة بين الطرفين في عدم المساس بالمصالح والأعراض والممتلكات، وليس ذلك وحسب، ولكن أيضاً بتعيين الأمراء من أهل تلك البلاد، والاستناد على فتاوى علمائهم أو علماء معتزّين ومعاصرين لديهم، كما فعل التنظيم في مخاطبة المتدينين السعوديين انطلاقاً من فتاوى علماء معروفين محلياً أمثال عبد الله بن جبرين، وحمود بن عقلا الشعبي وغيرهما.



محمد فاضل - عُمان

هذه الجهود قوبلت بالفشل بسبب عوامل كثيرة في السعودية، أهمها القبضة الأمنية التي قوضت حركة التنظيم في التجنيد والتمويل، من دون إغفال أن استنهاض حس «ثوري» مفاجئ في مجتمع ريعي وإحلال تنظيم متشدّد، من المستحيل أن يلبّيا رواجاً. فعلى الرغم من الديباجة الدينية التي قدمها، لم يفلح القاعدة في أن يكون بديلاً عن نظام ومؤسسات مستقرّة توفر للمجتمع الخدمات والرعاية وهامش من الحريات الاجتماعية. ومع هذا وإلى جانبه، التأكيد بأن التنظيم فقد وجهه عندما أخذ يستهدف المقرات العسكرية بدلاً من التجمعات السكنية للأجانب، كونه أصبح في نظر الغالب من الناس يستهدف المجتمع نفسه عبر أبنائه المنخرطين في القطاع العسكري.

داعش

تنظيم «داعش» لم يكلف نفسه الاستفادة من الدروس

يوليو و.. يوليو!

بات معتاداً سرد تفاصيل العسف المرعب الذي توقعه السلطة الحالية في مصر بعموم الناس، ويقطاع الشباب خصوصاً، كائناً ما كانت اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، إسلاميون ويساريون وليبراليون، بعضهم القليل مناضلون أشداء وأغلبهم «عاديون»، أدباء وصحافيون ومحامون وسواهم.. يتراوح مصيرهم بين الاعتقال الإداري اللديد والموت تحت التعذيب، إضافة لآلاف الختقين قسراً ولآلاف أخرى من أحكام الإعدام.

وبات معتاداً أيضاً التفرّج على هذه السلطة وهي تتخبط بين قطبين، واحد خطير فلا ويمس بالأساسيات في أي دولة، وثان سخيف فلا ويشبه التهريج، كان آخر أحداث القطب الأول التخلي عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، ما يعني - علاوة على «بيع» الأرض وإن لداعم ومانح ودائن كبير للسلطة السيسي - نزع التحكم بمضائق الممر المائي الاستراتيجي بين العقبة والبحر الأحمر من يد مصر.. والقرار أبطلته محكمة القضاء الإداري، وصار موضع نزاع قانوني، علاوة على ذلك السياسي. وأما المسخرة فكل يوم وفي كل مجال، مما يجعل مستحيلاً إعطاء أمثلة عليها.

ولكن من الصعب تصنيف زيارة وزير خارجية مصر إلى إسرائيل: خطيرة أم مسخرة؟ حدثت منذ أيام، في 10 تموز/ يوليو الجاري، حيث التقى بنتنياهو في القدس (وليس في تل أبيب مثلاً) وأدلى بتصريحات ملساء. ولكن من لم يمتنع عن الكلام المبين هو السيسي نفسه، الذي وصف اتفاقية السلام مع إسرائيل 1979 التي مهدت لها زيارة السادات للقدس (أيضاً) ما يمتنع عنه الأجانب لأن المدينة محتلة، كـ«صفحة مضيئة جداً للسلام بين الشعوب...»، معتبراً أنه يسعى لـ«صفحة تزيد على تلك الإضاءة»، بتوفير حل سلمي يعطي «الآمل للفلسطينيين والأمان للإسرائيليين» (وهو حرفياً خطاب إسرائيل نفسها التي تعتبر أنها «مهددة»). ويبدو أن الرجل مكلف بإغراء الإسرائيليين بقبول «البادرة العربية» 2002، التي تقدمت وقتها بها السعودية لقمّة عربية فأقرتها. هذا في حين رفضت إسرائيل «البادرة الفرنسية»، مؤخراً وهي أهون عليها من تلك، وأوقفت المفاوضات مع الفلسطينيين منذ أكثر من عامين، وتخاصم الإدارة الأميركية، ولا تريد «وسطاء» بينها وبين من تحلمهم إلخ.. ولكنها تتكلم عن «سلام تاريخي» يمكن أن تنتج خطوة سيسي.

رحم الله عبد الناصر، صاحب «23 يوليو»، الذي حركته وراقفه النكبة في 1948، وأمانته كمدأ الهزيمة في 1967.

نهلة الشهبان

عبد الله الدحيلان

كاتب من السعودية

متابعات

تهجير آخر

إعادة إنتاج العنف المجتمعي الفلسطيني

«نحن لم نيك ساعة الوداع، لم يكن لدينا وقت ولا دمع للوداع... بهذه الكلمات يصف طه محمد علي تهجير وعائلته من قرية صفورية في العام 1948، والصدمة العنيفة التي لم تترك للناس متسعاً لمعاطفتهم. الآن، هناك من يستخدم عبارات قريبة جداً لوصف حالة تهجير أخرى، تتحول فيها العاطفة ترفاً مقابل مهمة حفاظ الناس على حياتهم: عشرات العائلات الفلسطينية في السنوات الأخيرة هُجرت من قرأها هرباً من دوأمة النار المموية. قيل أن تسكب العائلات دموع حزنها على ما فقدته، أو خوفها على ما ستفقد، تبدأ مشواراً من الحسابات المادية للتفائلة لتجهز للخروج من القرية أو للبقاء بها. وتتضمن هذه الحسابات عدّ ما تبقى من أموال وتجميعها لتحديد الإمكانات المادية للمرحلة المقبلة التي قد تحدث إما تاراً (فتحناج مزيداً من السلاح) وإما صلحاً (فتحناج دينة)، وإما سجنًا ومحاكمات (فتحناج أموالاً طائلة للمحامين). والأهم، إمكانية انتقال عائلة، بالعشرات من أطفالها ورجالها ونسائها، إلى حياة وبيوت جديدة، وعالم جديد، دون أن يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم لأخذ حاجاتهم. ثم يأتي فرز العلاقات الاجتماعية لضمان مكوناتهم في قرية جديدة. فكل قرية تنقسم لعشائر مختلفة، ولا يمكن لعائلة أن تنزل فيها دون أن تستقبلها عائلة أخرى. كما هي تحتاج لعائلات كبيرة ولعلاقات مع شخصيات اجتماعية (عشائرية تحديداً) تبرز موقفها في الهدنة وجهات الصلح.

لكن قبل هذا كله: هجرة الأرض والنزول لحماية ما تبقى من أزواج، ترك البلد متعاً من أي استفزاز أو تحوط لأي رد فوري وموت آخر. هذا الفعل - ويطلق عليه في فلسطين «الهجيج» - بات واحداً من ردود الفعل المتوقعة بعد كل حادثة قتل، وهو صورة تحمل في داخلها انعكاسات لأزمات اجتماعية ومادية وسياسية تحمل كل دوافع العنف المستشري، وتنتجها في آن.

تهجير وتفكك ودموية

حالات التهجير هذه هي أحد «الحلول» المعتمدة في تدبير مسلسلات الدم العائلية في القرى الفلسطينية. منذ العام 1948، وحتى قبل ذلك، انتقلت عشرات العائلات الموسعة (من الجد إلى الأطفال، مروراً بالأعمام...) من مكان سكنها الأصلي لتقيم في قرية جديدة بعد أن تورطت بأحداث قتل في قريتها. تُصبح العائلات «الغريبة» (هكذا تُسمى) عن القرية، وسط حالة اجتماعية مركز ثقلمها العصبية العائلية، وفي قرى تميزها الكثافة السكانية العالية وانعدام المساحات والأراضي الخالية بعد أن صادرتها إسرائيل. تصبح عدواً تلقائياً ومنافساً على المساحة والاستحواذ. وهي موسومة مسبقاً بكونها أجنبية من قريتها، كما هي موسومة بسبب خروجها من قريتها، لذلك يصبح من السهل اتهام العائلات «الغريبة» بأنها سبب الخراب أو سبب الجريمة التي «انتقلت» للقرية. أما من جهة العائلة «الغريبة» تلك، فهي أيضاً تترك نفسها كصهدة، فتزيد في معظم الأحيان من حجم تدميرها وتطيرستها وسلاحها للحفاظ على قوة ردعها بعد أن هُجرت إلى قرى غارقة بدورها في أزيانها وكوارثها المجتمعية، وكلّ ظروفها أرض خصبة لتتحول الأحياء فيها إلى «سوق أسود» يمكن فيه شراء كل ما

تحظره السلطات الإسرائيلية (رسمياً فقط)، من مخدرات وسلاح وفروض سوداء وحماية مدفوعة الأجر وغيرها.

يُنْتج تهجير العائلات هويات جديدة، ويصبح «الغريبة» طبقة جديدة في المجتمع المحصور بمناطق جغرافية ضيقة. ولأن القرى الفلسطينية مبنية أساساً بحسب تقسيم عائلي (كل عائلة لها حارتها مثلاً) أو طائفي (حارة الروم أو حارة الدرروز مثلاً)، تُصبح سيطرة عائلة جديدة على موارد سكنية في القرية التي نزحت إليها قضية خلافية تنتظر انفجاراً. وكنموذج مصغر لما عاشته القرى التي لم تهدم إبان النكبة من تهجير داخلي، مثل أهالي صفورية الذين هجروا إلى الناصرة وكونوا فيها حياً على اسمهم. وفي بعض القرى كان عدد المهجرين إليها في النكبة أكبر من عدد أهل القرية الأصليين، ما أدى إلى تنافس على المخترة (ولاحقاً على المجالس

البلدية)، وهذه أسباب لخلافات عنيفة جداً مستمرة حتى اليوم.

القوة الظاهرية

تنفجر المظاهر الدفاعية كافة، من الانفلاق والمشارية والطائفية والهويات الثانوية، يفعل الاضطهاد المنهج، المباشر وغير المباشر، الذي تمارسه إسرائيل ضد المجتمع الفلسطيني. أما «الحلول» المطروحة في الوضع المعطى، فهي ليست سوى نغرات هرب تفقود الإنسان من ورطة إلى أخرى. في حالة تشكل العائلة والعشيرة والطائفة (وهي مقياس القوة والسيطرة الأساسي)، يتحول العنف نوعاً من الاستسلام للواقع. واقع العنف فيه هو الصوت الوحيد السموع في ظل انعدام أي مساحة تأثير اجتماعي وسياسي أخرى. إن بالحركات الاجتماعية أو بمجرد أطر تجمع الناس في حيزٍ عام مشترك. أن تكون إنساناً ذا

شأن في قرانا، يعني أن تكون متجبراً وفي بيته سلاح أوتوماتيكي.

هنا هو الواقع المركب. وهو واقع الضحية كما هو واقع القاتل. ويكون الجزء السهل بعد كل جريمة هو الاستنكار ومن ثم انقسام العالم عمودياً بين ضحية مطلقة الطيبة وقاتل مطلق الشر، بدلاً عن فهم الجرم كجزء لا يتجزأ من حالة اجتماعية تعاني كلها من أزمة حادة ليس لها مخرج، مثلنا جميعاً، يعاني المجرم اضهادين: سلطنة إسرائيل والسلطة الاجتماعية التقليدية، إنه يقتل بحالة الشعور بخاطر انهيار وجوده المبني أساساً على الانطلاق وتصدير الأزمات النفسية بواسطة قوة الذراع، وتحول العنف إلى سياسة ردع، يتحول فعلياً إلى قاتل حين يشعر بتهديد لما بناه من قوة ظاهرية، بعد أن استسلم في حقيقة أن الخوف والعنف هما الصوت الوحيد لإثبات وجوده، فيصبح أمام خيار وهمي محدود

بالاتذار أو بالاستمرار في محاولات إثبات وجوده في واقع تهميش مستمر. وعلى الرغم من حقيقة أن فعل القتل الذي سيمارسه سبؤدي إلى عملية التهجير العائلي والتفكك، إلا أنه يختاره في أغلب الأحيان، في ذروة نشوة القوة واعتقاده ببقدرته على الإمساك بمصير الآخر وامتلاكه.

بين هويات متعددة

«الدهشة» هي رد فعل قيادات الأحزاب السياسية الفلسطينية داخل الخط الأخضر تجاه أحداث القتل هذه. كأنها تكتشف كل مرة من جديد انتشار السلاح وما ينجم عن ذلك من قتل ونار وتهجير وتفكك اجتماعي. وتصاب بصدمة جديدة مع كل ارتفاع في أعداد الضحايا. لكن هذه الصدمة لا تبوح إلا بانحسار تواجد هذه الأحزاب بين الناس فعلياً، وبمعرفة الضعيفة ومتابعها الأضعف

السفير العربي

مليار دولار تكلفة مشروع سكة حديد تنوي إسرائيل تنفيذه مع الأردن، وقد ارتفع تبادل البضائع بينهما بمعدل 65 في المئة بين عامي 2010 و2015



مخير علوي - فلسطين

لا يدور في أذنة كل قرية ومدينة، ويتراجع تأثيرها الفعلي داخل المساحة المجتمعية، كما بهشاشة العلاقة بين كوادرها بأغلبية المجتمع. وهو ما زال يُنتج حالة فراغ من حيث السلطة الاجتماعية، فراغ لا يد من تعويضه بسلطة أخرى: سلطة تقليدية أشبه بنسيج من العلاقات الطائفية والعائلية والعشائرية، وترتبط وثيقاً بعائلات الجريمة و «مصلح» السلاح والحماية.. عائلات في كل قرية ومدينة تحصل مكانتها الاجتماعية بعنفها وقوتها التي تجعل اسمها «مهيبة» في القرية ذاتها أو في المنطقة أو في فلسطين كلها.

ومقابل تراجع مكانة الأحزاب السياسية الفلسطينية، وضعف قدرتها على تنظيم المجتمع الفلسطيني في الداخل، واضطراب مكانة الهوية الفلسطينية المركزية الجامعة، يأخذ المجتمع زمام الأمور لتنظيم ذاته بهويات ثانوية كالتائفة والعائلة، تبدأ بالتنافس على السيطرة في حدود البلدة الواحدة، من خلال سلطة الحكم المحلي، التي تُنتخب على أساس طائفي وعائلي وعشائري. أما العائلات الصغيرة عدداً، فيما أن تنضوي تحت عائلة أكبر في حدود الطائفة الدينية، وإما أن تلجأ إلى استخدام السلاح كداة قوة أمام العائلات الكبيرة، فتُصبح «الهيبة» العنيفة تعويضاً عن كفاءة أفراد العائلة (وبالتالي مخزون الأصوات في الانتخابات المحلية)، وعن الأمل أو عن المكانة الاجتماعية. هنا تلتقي العائلات الصغيرة بالكبيرة بنسج من المصالح السياسية الضيقة الذي يرتبط بها المال والسلاح والانتخابات المحلية وما إلى ذلك.

.. في الدولة الحديثة، وبغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها، تتحمل الدولة بسلطة قانونها مسؤولية وقف هذه الحالة الاجتماعية المتدهورة عن طريق احتكارها للنفذ وإسماها بزمام القوة. أما في حالة نظام استعماري، فالوضع مختلف تماماً. فإسرائيل أوصفت 68 عاماً تفكك المجتمع وتقطع أوصاله، وتعزله عن محيطه وامتداده العربي والفلسطيني نفسه، وتسليحه عن تاريخه وتمحو منهجياً هويته الفلسطينية بما تحمله من ثقافة وقضية. ولا يمكن المراهنة، بأي شكل من الأشكال، على من يحاصر هذا المجتمع مادياً ورمزياً: مادياً، بمصادرة الأرض وبناء المستوطنات التي تحيط بكل قرية فلسطينية وتحققها، وبجدران الفصل العنصري وأنواع أخرى مختلفة من الفصل (بالأحرى العزل) الفعلي، وهي أنواع أكثر ذكاءً وأقل ظهوراً، كالأوتوسترات وسكك الحديد

والمتدهورة الشاسعة. ورمزياً من خلال طمس كل ما يعبر عن هوية وطنية جامعة لمصلحة هويات محلية وطائفية متشظية. فعل التهجير، كعرف اجتماعي، ليس إلا إعادة تدوير للنفذ في حيزٍ جديد. تهجير العائلة بسبب فعل شخصي، يقمح العائلة ككل في مسلسل العنف بدلاً من أن يُتفككها، بدلاً من يعيد ارتباطها، يفتح نافذة تجارة سلاح جديدة بدلاً من إغلاق أخرى، وتبرير التهجير ب «الحماية» مؤشراً آخر على ضعف المنظومة المجتمعية، وعدم قدرتها على حل مشاكلها في داخلها، لذلك تُصبح الإمكانية الوحيدة لمنع القتل والعنف القادمين، هي عملياً قتل الوجود الاجتماعي لإحدى العائلات.

رازّي نابلسي

باحث من حيفا

السودان على مفترق طرق: الخيارات

أواخر الشهر الماضي الذي صادف خواتيم شهر رمضان، قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة إلى السودوية لأداء شعيرة العمرة، الزيارة عادية وقام البشير بمنحها عشرات المرات في السابق، إلا أنها هذه المرة تميزت بأمرين: أن وجوده في السودوية صادف الثلاثين من يونيو/حزيران وهي الذكرى السابعة والعشرين لانقلاب العسكري الذي حمل البشير إلى السلطة. وأن هذه المناسبة خلقت كلبية من أي مظاهر احتفال وخلت حتى من خطاب للبشير.

وبغض النظر عما إذا كان ما جرى مقصوداً أم لا، فهناك رسالة واضحة يبدو أنها وصلت إلى أكثر من طرف، وتتخلص في أن تنظيم الجبهة الإسلامية القومية الذي خطط للانقلاب قبل قرابة ثلاثة عقود، ونقده بنجاح مدهل بعد أن نجح في التعمية على هويته أمام خصومه المحليين والإقليميين والدوليين، لم يعد كتنظيم، لاعباً أساسياً في المسرح السياسي السوداني.

من الوسائل التي تمّ استخدامها وقتها للتعمية، التحفظ على الدكتور حسن الترابي، زعيم الجبهة وعراب الانقلاب الفعلي، وإبداعه سجن كوبر مع بقية القيادات السياسية والنقابية. وهو ما لخصه الترابي نفسه في ما بعد بحملة أعلن أنه قالها للبشير: اذهب إلى القصر رئيساً وسأذهب إلى السجن حبساً. وكذلك عدم سفور تعيين أي من أعضاء الجبهة المعروفين مسؤولين في النظام الجديد.

ثم النجاش

الخدعة سجلت نجاحاً منقطع الجوارح، وأعطت النظام الجديد فسحة من الوقت لتثبيت أركانه. لكنه لم يكن نجاحاً بلا ثمن. وكان الثمن باهظاً، فمؤسسات حزب الجبهة الإسلامية، من مكتب سياسي ومجلس الشورى وغيرها، تمّ حلها لتستبدل بالسيطرة الفردية لأمين عام الحركة الترابي، وراثته على عثمان محمد طه الذي كان حلقة الوصل بين الحزب والعسكريين في فترة الانقلاب الأولى.

في السنتين التابئتين الرئيسيين كان الترابي نفسه، ففي فترة بقائه التي طالت في السجن، بدأت تبرز حقائق جديدة تتمثل في صعود علي عثمان ومعه مجموعة من الذين تولوا مناصب قيادية، خاصة في جهاز الأمن

لتصحيح الغلبة الواضحة للبشير وصحبه من العسكريين، الذين اختار من بينهم الفريق بكرى حسن صالح ليكون نائبه الأول، وهو الوحيد الذي بقي من «مجلس قيادة الثورة».

تجديل القاعدة السياسية

ذهب البشير خطوة أخرى بمحاولة استمالة الحزبين التقليديين الرئيسيين، وهما الأمة والاتحادي الديمقراطي، اللذين يستندان إلى طائفتي الأنصار والختمية، وذلك بتعيين اثنين من بيتي المهدي والميرغني مساعدتين له. ورغم أن حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي ظل في خندق المعارضة، مع التبرؤ من أي صلة سياسية للحزب بآبن الصادق، عبد الرحمن، الذي أصبح مساعداً للبشير، إلا أن الحزب الاتحادي الديمقراطي واصل تقاربه مع الحكومة لدرجة المشاركة في انتخابات العام الماضي التي قاطعتها بقية قوى المعارضة، والدخول في التشكيكة الحكومية وتولي أحد أبناء الميرغني منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية إلى جانب وزارات عدة.

هل يرغب البشير في تغيير قاعدته السياسية، والاستعاضة عن الإسلاميين بجماهير الأحزاب التقليدية التي انقلب عليها، خاصة أن خطوة مثل هذه تنسج مع تحولاته في السياسة الإقليمية وانضمامه إلى المحور الخليجي - المصري المناوئ للجماعات الإسلامية؟ الإجابة قد لا تكون يسيرة، وذلك بسبب التغييرات الكبيرة التي شهدتها الساحة السياسية الداخلية من ناحية، والتطورات الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

فالأحزاب التقليدية لم تعد تمثل مخزوناً جاهزاً يمكن استخدامه عند الطلب. فحزب الأمة مثلاً كان يتمتع بغلبة واضحة في إقليم دارفور - وفي آخر انتخابات برلمانية تعددية جرت في العام 1986 اكتسح حزب الأمة دوائر الإقليم، لكن بعد تفجر العنف فيه وبروز العديد من الحركات المسلحة، ومعها قيادات مهما كان الرأي فيها إلا أنها شكلت خصماً يتنافس على الوضعية المتميزة التي كان يتمتع بها حزب الأمة فيه. والشيء نفسه ينطبق على الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان يشكل تحالفاً بين مجموعات وسطية من أهل المدن وطائفة الختمية.

ففي العشرية الأولى من حكم نظام الإنقاذ، كان الترابي هو الرقم الأساسي في الحكم، وتمت إزاحته لتتميز العشرية الثانية بحلف بين العسكريين بقيادة البشير وتلامذة الترابي، وعلى رأسهم علي عثمان نفسه الذي تولى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية. لكن نفوذ هؤلاء ظل في تراجع وصل قمته عندما أزيح طاقم من قيادة الإسلاميين قبل ثلاثة أعوام، شملت علي عثمان ونافع وأسامة عبد الله وغيرهم،

قانون مقترح لبناء وترميم الكنائس

حلٌ للعنف الطائفي في مصر؟

شهدت الأيام الأخيرة من رمضان الفائت أحداث عنف طائفي ضد أقباط، بدأت بمقتل قس في العريش على يد تنظيم داعش سيناء، وانتهت بإطلاق نار على سيارة تستقلها راهبات على طريق الإسكندرية الصحراوي، وأدى بحياة إحداهن، تلك الحوادث وغيرها مسلسل متكرر يستهدف الأقليات وتحديداً الأقباط الذين يعانون، من بين أشياء أخرى، من عدم توفير حقهـم بممارسة شعائرهم الدينية.

مشروع قانون جديد

استلم مجلس النواب المصري مشروع قانون بناء وترميم الكنائس في نسخته النهائية من الحكومة وبدأ بمناقشته في 16 تموز/ يوليو. يعود تأخر المشروع، رغم الحديث عنه منذ العام 2014، للمناقشات غير المحسومة بعد بين الكنائس المصرية الثلاث (الإنجيلية والكاثوليكية والأرثوذكسية) مع الحكومة ممثلة في وزير الدولة للشؤون القانونية. وفي تسريب لبعض بنود مشروع القانون في منتصف أيار/ مايو الماضي، ظهر أن أبرزها اشترط تقديم طلب للمحافظ المختص لتوفير أوضاع الكنيسة بعد ثلاثة أشهر من العمل بالقانون، وإرفاق السندات التي تثبت إقامة الصلاة بانتظام خلال الخمس سنوات السابقة على العمل به، كما ينص مشروع القانون على إنشاء سجل خاص ولجنة خاصة لفحص هذه الطلبات وتنفيذها في كل محافظة.

في تصريح لممثل الكنيسة الكاثوليكية في لجنة إعداد القانون في نهاية حزيران/ يونيو الماضي، أشار إلى أن الكنائس غير موافقة على النسخة النهائية من المشروع، التي تسلمتها الكنائس من وزير الشؤون القانونية، بسبب اختلافها عن النسخة التي تم الاتفاق عليها من قبل، موضحاً أن أبرز مواد الخلاف كانت حول المادة الخاصة بترخيص المباني والشهادات المطلوبة لذلك، والتي تتعارض مع قانون المباني 119 لسنة 2008، رغم أن قانون بناء الكنائس استحقاق دستوري طبقاً للمادة 235 من الدستور، فلا يجوز أن يخضع لاستثناءات، بالإضافة إلى شرط الخمس سنوات اللازمة من إقامة الشعائر للموافقة على تقنين وضع الكنيسة ومنحها ترخيصاً رسمياً.

وهذا أيضاً ما أكده الأنبا بولا أسقف طنطا، ومسؤول ملف العلاقات بين الدولة والكنيسة، من أن الطوائف المسيحية الثلاث سلمت وزير الشؤون القانونية لملاحظاتها على مسودة مشروع القانون، وأبدت تحفظاتها على بعض البنود، معربة عن قلقها من إصدار قانون لبناء الكنائس لا يعبر عن مصالح الأقباط، بينما حذّر البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية، من أن الدولة تحاول الآن أن تضع تشريعا جديداً لقانون بناء الكنائس، ممتنيا أن تكون الصيغة واضحة وليست غامضة ومتمثلة بالفترات الكثيرة، ولا يجب أن تكون تلك الصياغة التشريعية أكثر تعقيدا لما هو موجود، قائلا: «ولا هذا الأمر الكنيسته لا تقبله ولا ترضاه».

ووفقا لخريطة «أحداث العنف والمنع الطائفي في مصر من تموز /يوليو 2012 وحتى حزيران/ يونيو 2016»، التي أصدرتها اشهد، وهي منصة مخصصة بالشان، فإن هناك 442 حادثا طائفيًا مقسمة بين اعتداءات على مؤسسات تعليمية، دور عبادة، أشخاص، مؤسسات وممتلكات. كان نصيب الهجمات على أقباط من بينها 418 حادثاً، من ضمنها 132 حادث هجوم على دور عبادة، بواقع 82 حادث هجوم في الفترة ما بين 12 و17 آب/ أغسطس 2013، وهي الفترة التي تلت خلع الرئيس الأسبق محمد مرسي وطلت حرق وتكسير كنائس عدة في مدن وقرى مختلفة، ووفقاً لتقرير لمنظمة العفو الدولية، فهذه الكنائس لم يصرح لها حتى الآن بإعادة البناء أو الترميم.

عنف طائفي

في 17 حزيران/ يونيو الماضي، شهدت قرية البيضاء بمدينة العامرية بمحافظة الإسكندرية أحداث عنف طائفي انتهت باعتقال البعض وإصابة البعض الآخر. ووفقا لتصريح احد القساوسة بالعامرية أن الأسر القبطية في القرية يبعدون عن أقرب كنيسة مسافة 9 كيلومترات، ولأنهم قدموا تصريحاً لبناء كنيسة في القرية منذ 2009 لم يتخذ قرار بشأنه بعد، فقد استغلوا أحد مراكز الخدمة في القرية في الصلاة والاجتماعات. كانت النتيجة حشودا من أهالي القرية وسط قوات الأمن يهتفون «إسلامية إسلامية.. مش عايزين كنيسة»، ويعتدون على كاهن وسيارته وعلى مواطنين وممتلكاتهم، وقاموا بطرد واحد منهم من بيته، وذلك قبل إخلاء سبيل المتهمين المسلمين وتوجيه تهم الصلاة دون الترخيص لبعض المتهمين من الأقباط وإخلاء سبيلهم في اليوم التالي.

من ضمن الحوادث الأخيرة والواردة في تقرير اشهد كانت حادثة حرق مقر لإقامة الصلاة بكنيسة السيدة العذراء بقرية الإسماعيلية البحرية شمال مدينة المنيا في أيار/ مايو الماضي، بعد هجوم عليها واشتعال النار فيها. وقد صرح حينها الأنبا مكاريوس الأسقف العام للمنيا وأبو قرقاص أن الكنيسة أقيمت في مكان مؤقت عبارة عن خيمة ليصلي فيها الأقباط ويعقدون اجتماعاتهم، وذلك بعلم الجهات الأمنية المحلية، لحين سماحها بفتح الكنيسة التي بنيت في سنة 2009، واستمر إغلاقها مذاك، بينما شهد كانون الأول/ ديسمبر الماضي استدعاء مأمور مركز الفشن بنزلة حتا بمحافظة بني سويف للقس برنابا فوزي حليم كاهن كنيسة مار جرجس وإمضاء تعهداً كتابة بعدم إنشاء أبة ميان على أرض الكنيسة، بينما صرح الناشط القبطي نجيب جبرائيل أن الكنيسة كان يتردد عليها 1964 شخصاً، ومعينا عليها حراسة أمنية مكافي الكنائس ثم عندما ألت للسقوط، صدر قرار بهدمها وعندما طالب الأهالي بالتصريح بإعادة بنائها ماطلت محافظة بني سويف رغم شكوى المسلين من سقوط الأمتار عليهم وهم في العراء. وعد المحافظ بإصدار ترخيص بالبناء، إلا



جرجس لطفي - مصر

أن المفاجأة كانت من الأمن الوطني الذي أصدر الأوامر لاستدعاء كاهن الكنيسة واخذ التعهد منه بعدم البناء وإحالته إلى النيابة العامة لفرض حراسة على الكنيسة وفي الشهر نفسه رفضت قوات الأمن إعادة فتح كنيسة العذراء مريم بالرحمانية بمحافظة قنا، رغم وعود المحافظة بفتحها بعد الانتخابات.

وقد شهد عام 2011 حوادث عنف طائفيّة عدة، كان أولها الهجوم على كنيسة القديسين بالإسكندرية ليلة رأس السنة 2011، بينما شهدت قرية الماريات بمحافظة أسوان أحداث عنف في سبتمبر 2011، حيث اعترض أهالي القرية من المسلمين على إعادة بناء كنيسة مار جرجس هذا الأمر ساعد الساتلين كثيراً، لم يعد هناك من يضع صلبان أو أجراس، مطالبين بهدم القباب والمآرة بالكنيسة وعدم وضع صلبان أو أجراس، رغم التصريح لهذه الكنيسة بالبناء من المحافظة، وأحرقت الكنيسة وبعض منازل الأقباط على الرغم من عقد جلسات عريفة عدة بوجود الأمن، بينما تطورت الاحتجاجات في القاهرة بمسيرة قبطية ضخمة إلى

2500 طن من النفايات اشترتها المغرب من إيطاليا، تبلغ قيمة شحنها 12 مليون يورو فيما تبلغ قيمة الضرائب عليها 145 ألف يورو. هذه النفايات قد تكون سامة، وقد أطلق ناشطون مغربيون عريضة ضد استيرادها، وبإمكان المغرب إنتاج 2.4 مليون طن من الوقود غير الأحفوري بمعالجة النفايات المحلية المقدرة بـ7 ملايين طن سنوياً.

الدولة والأقباط

في كانون الثاني/ يناير 2016 قال الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته أثناء حضوره قداس عيد الميلاد بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية: «نقدّم الاعتذار لجميع الأقباط عن حرق كنائسهم وبيوتهم، وإن شاء الله العام القادم مش هيبكون فيه بيت مش متجدد، وأقبلوا اعتذارنا في اللي حصل ده». وكان السيسي قد حضر القداس في العام السابق في زيارة مفاجئة كما زار الرئيس الأسبق محمد مرسي الكاتدرائية في 2012 أثناء ترشّحه لمنصب الرئاسة، ولكنه لم يحضر أباً من المناسبات الرسمية للكنيسة أثناء فترة ولايته، بل حرّض في أكثر من مناسبة ضد الأقباط والشريحة وغيرهم من الأقليات، وكان الأمر مماثلاً أثناء تولّي المجلس العسكري قيادة البلاد برئاسة المشير طنطاوي، الذي اكتفى كسابقه مبارك بإرسال برقية تحنّئة ووفد رسمي ينوب عنه للحضور.

وتظلّ الدولة المسؤول الأول ربما عن الوضع الشاذّ هذا للأقباط في مصر. ففي تحليله، يقول الباحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية د.عمرو عبد الرحمن إن البيانات المتاحة عن أسباب أحداث العنف الطائفي تشير إلى أن غالبية هذه الحوادث تندلع إما نتيجة تلوّك الدولة في تنظيم بعض المراسمات تشريعياً منذ عقود، كما في حالة بناء الكنائس، أو للجوّها لتنظيمها على النحو الذي يصب الماء في طاحونة العنف الطائفي نفسه، كما في حالة الأحوال الشخصية، أو تُبقي على تنظيمها بشكل بعيد إنتاج العنف الطائفي بشكل دائم، كما هو الحال في ما يتعلق بالتعبير عن الرأي في أمور عقائدية أو فقهية، أو بالتحول الديني من الإسلام للمسيحية أو العكس. ويفسّر أن العلاقات والممارسات الطائفيّة لا تقتصر في حضورها على المجتمع، ولكنها تمتد إلى ما يفترض أنه مجال سيادة الدولة المنظم وفقاً للقواعد الحديثة في ممارسة السلطة. هكذا يصبح الإطار التشريعي المنظم لعلاقة الدولة بالمجتمع هو نفسه عاملاً من عوامل إعادة إنتاج الطائفيّة.

تعددت المحاولات لتقديم مشروعات بقانون لدور العبادة الموحد، خاصة بعد «ثورة يناير 2011»، فكانت هناك محاولة من مجلس الوزراء في حزيران/ يونيو 2011، وتكررت بعد أحداث ماسبيرو، إلّا أن المحاولتين لافتاً جدلاً ورفضاً من مؤسسات الأزهر والأوقاف وبعض التيارات الإسلامية، تحت دعوى عدم توحيد بناء الكنائس والمساجد في قانون واحد، والاقتصار على قانون يخص الكنائس فقط، رغم أن الدساتير المصرية المتعاقبة تنص على المساواة وعدم التمييز على أساس الدين، وخاصة الدستور الصادر في 2014، في المادة 253، التي طالبت البرلمان القادم بتشريع هذا القانون. وتعود القوانين المنظمة لبناء الكنائس إلى عصر الدولة العثمانية، تحديداً إلى الخط الهمايوني 1856، ويعطي السلطان العثماني وحده الحق في إعطاء التصاريح لبناء دور العبادة والمقابر لغير المسلمين. واستمر العمل بالخط الهمايوني حتى 1934 إلى أن جاء وزير الداخلية آنذاك، محمد عزبي، وأصدر قانوناً يشتمل على عشرة شروط لبناء الكنائس.

من ضمن هذه الشروط كان ابتعاد الكنيسة، التي تطالب طائفة بعينها ببنائها عن أقرب مسجد أو ضريح بمسافة معينة، وضمان قدر من التناسب بين عدد السكان المسيحيين التابعين للطائفة المذكورة وبين مساحة الكنيسة المرغوبة، وكذلك ضمان عدم وجود أي اعتراضات من المجتمع المحلي في حال كانت الأغلبية من المسلمين. أقرت الحاكم المصرية كذلك هذه الترتيبات في سلسلة من أحكام القضاء الإداري المبكرة في 1952، ثم في منتصف ستينيات القرن الماضي، وذلك على الرغم من اعتراف الدساتير المصرية المتعاقبة، حتى دستور 1971، بمدى حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية بدون قيود. ووفقاً للباحث بـ «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» د.عمرو عبد الرحمن فقد أصبح القرار النهائي بشأن بناء وترميم الكنائس في أيدي جهات الإدارة، ثم تحول لأيدي الجهات الأمنية عملياً.

كان مبارك قد أصدر القرار رقم 453 لسنة 1999 الذي يفوض المحافظين بإعطاء تراخيص الهدم والبناء للكنائس، لكنه لم ينفذ، وفي 2005 أصدر قراراً آخر أكثر تفصيلاً بتفويض المحافظين الموافقة على بناء أو إقامة أو إجراء تعديلات أو توسيعات في كنيسة قائمة، ووجوب بت طلب الترخيص - بعد أخذ رأي الجهات المعنية - خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مشفوعاً بالأوراق اللازمة. ولا يجوز رفض الطلب إلا بقرار مسبب، ولكن في شباط/ فبراير 2013 أصدر القضاء الإداري حكماً بإلغاء هذا القرار الجمهوري لأن هدم وبناء الكنائس ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية بالإسناد لتفويضه للمحافظين، وتقتصر صلاحيات الرئيس فقط في الترخيص للكنائس الجديدة وليست القائمة بالفعل، وذلك وفقاً لدراسة للباحث عمرو عزّت من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية صادرة في نهاية 2014.

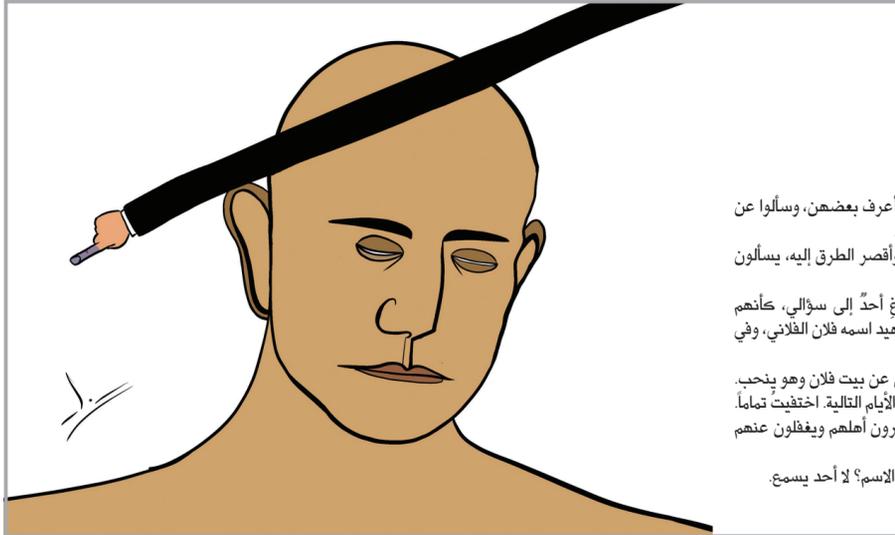
ينتظر الأقباط المصريون منذ عقود حقوقهم الدستورية في ممارسة الشعائر وعدم التمييز بينهم وبين الغالبية المسلمة، ويلقون وعوداً مستمرة من الدولة، خاصة بعد الثورة، في تصحيح الوضع مقابل دعمهم لأنظمة السياسية المتعاقبة، ورغم مخاوفهم المشروعة نتيجة سنوات من العنف الطائفي، بمسؤولية من الدولة والنيارات الدينية المتطرفة، وهجرة الكثير منهم خاصة أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين، إلا أنهم ينتظرون من النظام الحالي الذين دعموه بقوة في مواجهة الإخوان حقوقهم في الإنصاف والمساواة والمواطة، في دولة تقوم شرعيها بالأساس على محاربة الإرهاب والتطرف!

هدير الهدوي

صحافية وباحثة من مصر

ماسبيرو و في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 انتهت بقتل ودهس العشرات من الأقباط على يد قوات الشرطة العسكرية والجيش وبعض المتطرفين أمام المبني.

ولم تنته هذه الأحداث بحكم قانوني، بل جلسات عريفة تنتهي لمصلحة الغالبية المسلمة. وفي دراسة للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية للباحث إسحاق إبراهيم (أيار/ مايو 2015)، إشارة إلى أن النسبة الكبرى من أحداث العنف الطائفي منذ حكم المجلس العسكري وصولاً إلى حكم السيسي، كانت تعود لممارسة الشعائر الدينية بواقع 31 في المئة، ومن بين 14 حالة عنف طائفي بشأن بناء وترميم الكنائس والصلاة فيها، حالة واحدة فقط انتهت لمصلحة الجانب القبطي، بينما انتهت الحالات الأخرى بغلق الكنائس، أو منع البناء، أو منع الصلاة حتى مع حضور قيادات أمنية وعسكرية رفيعة المستوى لهذه الجلسات.



450 شخصاً أو أكثر من المهاجرين الفارقين في المتوسط انتقلت البحرية الإيطالية جنّتهم في 14 تموز/ يوليو الحالي، وهم كانوا ضحايا غرق السفينة التي كان على متنها 800 مهاجر وانطلقت من شواطئ ليبيا في نيسان / أبريل 2015، ولم ينتشلوا من البحر منذ ذلك الحين.

هل تبدأ بالمواطن «العادي» وتنتهي عنده؟

محاربة الفساد في مصر

«الحاجة إلى الفساد» تعبير يستخدمه المختصون لوصف الحالة التي تصل إليها بعض المجتمعات المستشري فيها الفساد، بما يفرضه على كل أفراد المجتمع، فيضطر الأفراد للجوء إلى ممارسات فاسدة مثل «تعاطي الرشوة والاستعانة بالواسطة» للحصول على حقوقهم وإنجاز مصالحهم التي لا تحققها السبل الشرعية. وهذا هو ما وصلت إليه الحال في مصر في بعض القطاعات، إن لم يكن كلها، بل وقد سجلت مصر درجة عيقة من الفساد قبل «ثورة يناير 2011» سيقت كسب ودافع رئيسي لها. وفي دراسة صادرة عن «مركز العقد الاجتماعي» بالتعاون مع «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار»، بعنوان «دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر»، نجد أنه «وصل الأمر قبل الثورة أن تمت صياغة قوانين لخدمة بعض الأشخاص على حساب الصالح العام. في هذه الحالة وصل المفسدون لدرجة من القوة والنفوذ، بحيث لم تعد قوانين الدولة تمثل أي عائق أمامهم لإرتكاب جرائم الفساد، لأنهم يستطيعون ليس فقط أن يستكثروا هذه الجهات والقوانين، بل أن يبدوا وتشكيلها لتخدم مصالحهم، لنصل إلى ما يسمى الفساد بالقانون Corruption By Law وليس الفساد بمخالفة القانون Corruption Against Law. في هذه النوعية من الفساد يكون من غير العادي مطالبة المسؤولين بإصلاحات، لأن المنظومة كلها فاسدة، ويكون الحل هو الثورة على هذه النظم بأكملها».

جدل حول الدور الإعلامي

لذلك تعددت الأنظمة السياسية المتوالية بعد ثورة يناير 2011 بالسعي لانتزاع جذور الفساد ومحاربه كالأوبئة قسوى. ولما وقعت مصر اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية الدول العربية (2014)، صار لزاماً عليها إصدار قوانين وقرارات لمكافحة الفساد. وقد أعلنت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وخطتها التنفيذية في العام نفسه، وقدر لها مدى زمني يصل لأربعة أعوام (2014 - 2018). لعبت الحملة الإعلامية «الفساد خسارة عليك وعلياً.. مصر أقوى من الفساد» التي بثتها شاشة التلفزيون المصري بالحاح طيلة شهر رمضان جزءاً من الدور الإعلامي والتوعوي في تلك اللحظة، وقد وصفت الحملة بأنها استجابة مبادرة لتعليمات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وهي اكتفت بتسليط الضوء على بعض مظاهر الفساد، مثل المحسوبية والواسطة والبيروقراطية والرشوة، لذلك رأى فيها البعض اختزالاً للمعنى الواسع للظاهرة وتضخيماً لبعض ملامح الفساد التي تقع تبعاتها على المواطنين استمراءً لسياسة تحميل المواطنين المسؤولية كاملة عن كل خراب محقق

بهم، في مقابل إغفال ملامح الفساد الأكبر الذي تتحمّله السياسات وتقع تبعته على كبار المسؤولين بالدولة وذوي المناصب الرفيعة، بالإضافة لذلك الموجود في بعض المؤسسات الحيوية والسيادية. ومع ذلك لم يحل المشهد من أصوات ترحب بالحملة كرسالة جادة تصل كل بيت لتذكير كل مواطن بدوره - مهما كان صغيراً - في القضاء على الفساد ومكافحته.

«إيجابيات».. بايئة!

في منتصف حزيران/ يونيو الفائت، علت بعض الأوباق الإعلامية حد التهليل بإعادة نشر الخير/ البشري: مصر تسجل تحسناً ملحوظاً على مؤشر الفساد، قفز بها 36 مركزاً قفزة واحدة حسب الأمانة الفنية للجنة الوطنية لمكافحة الفساد. جدير بالذكر أن الخير متناً وعنواناً قد نُشر من قبل في أيلول/ سبتمبر 2015، وفي المرتين لم تُحدد الأرقام، بل تركت هكذا: «تحسنت عن العام الفائت» الذي هو إما 2014 أو 2015! اتفق مع ذلك طفيفاً التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية «نظرة عامة على الفساد في مصر ومكافحته 2015»، حيث رصد تحسناً طفيفاً لمصر على مؤشر الفساد صعد بها إلى المستوى 37 مقابل 32 في السنوات الفائتة. علماً بأن مدى المقياس يتراوح بين الصفر «شديد الفساد» والمئة «شديد النزاهة». على التقيض. سجّلت إحصاءات البنك الدولي عن مصر 2014 تدهوراً في بعض مؤشرات الفساد مثل سيادة القانون ووسط الفساد وفعالية الأداء الحكومي، حيث انخفضت إلى 34 و32 و20 مقارنة بـ 54 و47 و41 للمؤشرات الثلاثة على الترتيب في العام 2009. وذلك بخلاف التقديرات التي توصل إليها الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر (600 مليار جنيه كلفة الفساد عن الفترة من 2012 إلى 2015)، والتي أودت برئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المستشار جينية خلف القضبان متهماً بتضليل الرأي العام ونشر أخبار كاذبة!

ويعتبر الحديث عن «الفساد» بطبيعة الحال أمراً مُشكّلاً، إذ تضم الكلمة جميعاً لأنواع مختلفة من الفساد يمكن تصنيفها وفق معايير مختلفة، ما يؤدي بالنهاية لعروض مطولة عن كل نوع وكل معيار. على سبيل المثال، صنفت الدراسة المشار إليها الفساد في مصر إلى «صغير أو كبير» من حيث حجم المبالغ في جريمة الفساد والمكافئة الوظيفية للقائم به، وهو أيضاً «إداري أو سياسي أو مالي أو اقتصادي»، بحسب طبيعة القطاع الذي يحدث فيه، كذلك يمكن تصنيفه من حيث المدى الذي يؤثر فيه أحد أشكال الفساد، بحيث يؤدي

الناس والفساد

فهل يعول على «الرأي العام» كمقياس مكمّل يؤشر لما يراه الناس بصدق وما يتوقعونه، بعيداً عن تضارب المقياس الإحصائية التي تُستغل لأغراض التحويل تارة والتهوين تارة أخرى؟ نحت الدراسة الصادرة عن «منظمة الشفافية الدولية»، بعنوان «الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016»، لاستطلاع آراء عينة معيّنة من الناس في تسع دول عربية كانت مصر من ضمنها. دارت أسئلة الدراسة حول مظاهر الفساد وأماكن انتشاره وسبل مكافحته كما يراها الناس. أجاب 58 في المئة من العينة بأن أداء حكومتهم في محاربة الفساد يمكن وصفه بالسريع، بينما رآه 33 بالمئة جيداً، فيما أغفلت الـ 9 بالمئة الباقية من العينة، حيث كانت إجاباتهم غير دالة. وقد بدت الرشوة أكثر مظاهر الفساد انتشاراً، يلجأ لها تقريباً واحد بين كل ثلاثة، واحتلت مصر في درجة انتشار الرشوة المرتبة الثانية (53 في المئة) سبقها اليمن (71 في المئة) وتلاه المغرب والسعودية (49 في المئة)، فيما مثلت المحاكم والشرطة تالية لها أكثر الأماكن الخدمية التي تتعاطى الرشوة، سواء في مصر أو بوجه عام. لذلك خلصت الدراسة لأن «الحاكم هي الأسوأ والشرطة ليست أحسن بكثير»، فاكتر من 61 في المئة من العينة المصرية لجأ للرشوة لتلقي الخدمة في المحاكم. وعن سبل المكافحة، أجاب 53 في المئة من العينة في مصر بأن دور المواطن العادي يمكن أن يكون فارقاً في محاربة الفساد من خلال الإبلاغ عنه، ولكن التخوف من الانتقام، والظن بعدم الجدوى، وعدم وضوح القنوات الشرعية والجادة لتلقي البلاغات مثلت جميعاً الحائل العتيد أمام تأدية المواطن لدوره، بحسب ما ورد بالدراسة.

ربما يوجز «الفساد» مشكلات مصر في كلمة واحدة، هي الأكثر حضوراً في السجلات التي تحكي عن الحال والمال في البلد، وإن طلق المختصون يقسمونه أنواعاً ويتجادلون في صوغ تعريف جامع شامل له.. فإن الكلمة تسعف البسطاء في وصف كل السوء الذي يرونه حولهم حين تُفنى عليهم التفاصيل.

بسمّة فؤاد

باحثة من مصر

أسامة دياب/ فلسطين

حلم..



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- دوائر «مالك عدلي».. وأطفال الحديقة - مايكل عادل العريس الذي قتل الناس ليلة الفرح! - عمر حادق
- «فكرة»: اغتصاب! كله مباح من أجل «المشروع الإسرائيلي» - صباح جلول
- «بيت الرضى».. ومشافي حلب - عزيز تبسي
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

أهوار العراق على لائحة التراث العالمي

ضمت منظمة اليونسكو الأهوار الواقعة في جنوب العراق إلى قائمة التراث العالمي. وهذه مسطحات مائية تتجاوز مساحتها 20 ألف كلم مربع، جففت بالكامل تقريبا خلال حكم صدام حسين. وهي محمية طبيعية هائلة للنباتات والطيور والحيوانات النادرة، وليسكانها نمط حياة فريد في العالم.. وطويلا اعتقد أنها «جنة عدن»، المذكورة في الكتب السماوية.



مدونات

افضحوا مطاعم اللحم الفاسد

وزارة الصحة الفلسطينية تعلن أنها ضبطت مطعماً يستعمل اللحم الفاسد في صناعة الشاورما.. ماذا بعد؟ هل انتهي الأمر عند هذا الإعلان وعلى المواطن أن يعود لممارسة حياته الطبيعية بانتظار إعلان آخر بعد أسابيع عدة؟ ما هي الإجراءات التي اتخذت بحق صاحب هذا الطعم وهل هي متناسبة مع مستوى الجريمة؟ وما هي إجراءات الرقابة والتفتيش وهل هي كافية لمحاربة هذه الظاهرة قبل وقوعها وقبل أن تضر بصحة المواطنين؟

القضية تهم الرأي العام وهي ليست سرّاً يجب إخفاؤه عن المواطنين، من حق المواطن أن يطمئن على إجراءات السلامة والرعاية الصحية في المطاعم..

من وجهة نظري أقترح فضح أصحاب هذه المطاعم بالأسماء وعدم التكتفم عليهم ليأخذ المواطن حذره ولا يشترى منهم، التشهير بأسمائهم سيوجعهم أشد من الحبس..

من صفحة أحمد أبو ارتيمه (عن فايسبوك)

رجّعوا ماهينور لدمنهور

ماهينور المصري انتقلت لسجن القناطر في 18 أيار/ مايو عشان تقضيّ فترة امتحاناتها في دبلوماسية القانون الدولي في جامعة عين شمس، وكان من المفترض إنها تنتقل لسجن دمنهور بعد انتهاء فترة امتحاناتها في 5 حزيران/ يونيو، ولكن لغاية اللحظة دي، ماهينور لا تزال في سجن القناطر وده فيه إرهاب شديد على أهلها في الزيارات لبعيد المسافة واضطراهم للسفر من إسكندرية للقاهرة كل زيارة، وكان في تعسف لحماهم في الزيارات واللي لم يتمكنوا من عمل تصاريح لزيارتها في القناطر بالإضافة لرفض سجن القناطر دخول الكتب والجوابات.

حاول محاميها تقديم أي طلبات لرجوعها لسجن دمنهور إلا أن الرد كان أن ماهينور قانوناً متواجدة في سجن دمنهور وتواجدها في القناطر على سبيل الأمانة، ماهينور عقوبتها حنتتني في 12 آب/ أغسطس القادم، سألتنا في سجن القناطر كثير إمتي حينتم نقلها وأخذنا وعود كثيرة بسرعة نقلها وكان آخر رد إنها مفروض تنتقل بعد العيد ولغاية دلوقت لم يتم نقلها ولذلك نطالب بسرعة نقلها لسجن الأبعدية بدمنهور.

#الحرية لماهينور_المصري

من صفحة «الحرية لماهينور» (عن فايسبوك)

في الأهوار..

ذكرى من 2001 بمناسبة تسمية أهوار العراق على لائحة التراث العالمي:

في تلك الظهيرة الحامية مع صديقي، بعد أن قطعنا سيراً ما كان يعرف بهور السنية. كان علاء يصدد تصوير آثار عملية التجفيف، وحمل وثيقة سورية معه قبل السفر بشكل نهائي من العراق. شاهدنا أشياء كثيرة: دروعاً يابسة لسلاحف وبقايا كائنات مائية وحرششف أسماك وكانها متحجرات قديمة، شاهدنا بؤساً كبيراً يجثم على هذه المناطق، بعد أن كانت نظاماً أحيانياً متكاملماً لعدة آلاف من السنين.

صوّر علاء الكثير من الصور بكاميرته، ولا أعرف الآن أين ذهبت، وأصبنا بحزن شديد وبأس من قدرتنا على النجاة. كانت معاملات السفر مع الأزعمة ألف دينار ترقد في دائرة الجوازات في بغداد، مع مجموعة من القيود العجيبة، وكانها أفعال ضخمة على باب نجارتنا الوحيد في ذلك الوقت، وأقصد الطريق البرّي الطويل باتجاه طربيل. أصبنا بالإنهك من الحرارة الشديدة ورائحة الجفاف التي تحيط بكل شيء حولنا. جلسنا على الأرض الطينية اليابسة وغرقنا في نوبة بكاء.

من صفحة Ahmed Saadawi (عن فايسبوك)